

السلم

تخبره **م** واللؤلؤ والنخلة والجوهر والزجاج **م** اللؤلؤ معروف وادونه
 لؤلؤة وجمعه لؤلؤة ايضا وفيه اربع لغات لؤلؤة بغير ثمن ولؤلؤة بغير ثمن
 ولؤلؤة بغير ثمن دون ثمانية وثلثين والمخبر خرد اذ بة في البحر والجوهر
 هو كبر اللؤلؤ والزجاج مثلث الزاي واحده زجاجة والمخبر ان هذه
 الاشياء يجوز فيها اذ اذكر قد راى علوما نصفه معلومة **م** والجوهر والنج
 والزرنيخ **م** يعني ان يجوز السلم في الجص وهو الجبس والزرنيخ لكن
 هذا مبني عن قوله فيجوز فيهما طبع لانه ما ذكره يطبخ اي يشوي بالنار
 فهو من عطف الخاص على العام والتكثير في المصنف لئلا يغل عن قوله
 ويجوز فيهما طبع **م** وفي احوال الحطب والادوم **م** يعني ان يجوز السلم
 في احوال الحطب وزنا وخر ما كمل هذا الحبل ويوضع عن ايمين ويضد
 من صنفا او طرفا او غيره وفي جلود النعم والنقر والابل اذ الشرط
 شيئا معلوما والادوم لغة الجلد بعد التبيغ والحرا به هنا ما يشمل المذبح
 وغيره **م** وصوف بالوزن لا بالجزر **م** اي انه يجوز السلم في الصوف
 بالوزن ولا يجوز بالجزر عدو الاختلافها بالصفير والكبر وما شراوه
 لا على وجه السلم فيجوز بالجزر **م** والسبوف **م** يعني وكذلك يجوز السلم
 في نفوس السبوف والسكاكين وفي العروق كلها اذ كانت موضوعة
 مضمومة وضرب لها اجلا معلوما وقدم التفتد فيها **م** ونور ليكمل **م**
 التورثا مثناة انا يشبه العشتت بفتح الطاء وكسرهما وقوتية في اخره
 وبدونها واما التور الذي يحرق الارض فهو بثا مثلثة والخبي ان يجوز
 لمن وجد بعض طشت من نحاس ان يشتريه من ربه على ان يكمله له على
 عتقه معلومة لها وليس هذا سلما انما هو بيع معين فيشرط فيه الشرع
 الان والايام فلا يزال لابل يكون جينا يتاخر فيه ويضمنه منزهة بالمقد
 وانما يقتربا ببيع ضمان المصنع فقوله الابي وهو بيع يرجع لعهده

ايضا

ايضا وهذا بخلاف الثوب فلا يجوز شراره من صاحبه على ان يكمله
 كما ياتي وينبذ الجواز هنا بما اذا لم يشترطه النحاس فان اشتراه لم يجوز
 الا ان يبني من عمله ليبيع حيا وينبذ المنع الا اني بما اذا لم يكن عنده
 من ذلك الثوب كثير ولا جاز **م** والشرا من دايم العمل كالتجار وهو بيع
م يعني ان الشرا من الصانع المصنوع دايم العمل كالتجار والعام ونحوها
 جاز ويكون بيعا بالتدلا سلما ويجوز تاخير الثمن ولا يشترط ضرب
 الاجل بل يشترط ان يكون المعتود عليه موجودا عنده لئلا يودي بالبيع
 ما ليس عند الانسان وهو منتهي عنه وان شرع في الاخذ خفيقة او
 حكما كمشقة ايام ويمكن الرجوع قوله وهو بيع لمبيلة التور ايضا **م**
 وان لم يدم سلم **م** يعني ان الشرا مما لا يدم عمله بان كان الغالب انتظا **ع**
 المهل جاز ويكون سلما فيشرط فيه ما يشترطه في السلم من قبيل راس
 المال وعدم تعيين العامل والممول منه كان يقع المقيد بينهما على عمل
 ركاب مثلا من حد يد يوزن كذا او صفة كذا او اما مع تعيين العامل
 الممول منه فبيعا في عند قوله وضد بتعيين الممول منه والعامل
م كما استصناع سيف او سرج **م** التثنية بما قبله في كونه سلما
 والمبني انه يجوز للرجل ان يشتري سيفا او سرجا ليعمل له بشرط ان لا
 يمين عاملا ولا الشئ الممول منه فان عينهما واحد هما فسد كما ياتي
 واتا بالثلاثين الي انه يجوز السلم في البسيطات والمركبات **م** وضد
 بتعيين الممول منه **م** اجمعي وضد السلم بتعيين الممول منه من غير
 شراله بدل ليل ما بعده كما عمل في من هذا النحاس بعينه ولم يشتره منه
 وسواعين العامل ام لا وفي بعض النسخ او العامل كيهما في فساد
 بعينه او انت بعينك من غير تعيين الممول منه فقد اشتمل كلامه
 على هذه النسخة على اقسام ثلاثة فيفسد السلم فيها وعلامة الفساد